الثورات العربية والعودة لمقولة « المستبد العادل »

› فائز سالم بن عمرو

لا تتعجب من هذا العنوان العاكس لما تعيشه الأمة العربية من سيولة ثورية تتوسد مرجعية معاداة للدكتاتورية والمطالبة بالعيش والحرية والعدالة والكرامة الاجتماعية، إذا تجاوزنا معضلة الربيع العربي ، وما افرزه من حقائق وواقع تجافي أو تتقاطع مع شعارات ومطالب الحراك الشعبي الثوري من أحلام وتطلعات يكابدها المواطن معاشيا وحياتيا ، فان الواقع والسلوكيات الممارسة على الأرض العربية المحررة من قيود الدكتاتورية ينبئ ويؤشر إلى بروز دكتاتورية تعشعش على أوطاننا تحت غطاء الثورة أو الدين أو الوطنية أو المذهب والطائفة .

الدارس للثورات وتاريخها يجدها لا تخرج عن سنن الطبيعة وقوانينها التي تؤكد أنه لا قيمة لأي ثورة أو تغيير سياسي أو اجتماعي ما لم تنعكس شعاراتها وهتافاتها عمليا على حياة المواطنين ، وتفضي إلى واقع اجتماعي سياسي ومعاشي أفضل يجعل الأمل مركبا للبسطاء للصبر لاستكمال أهداف وشعارات الثورة . التاريخ والمواطن العربي متشبعان بثقافة التسلط ، وصناعة الدكتاتور التي تعد من أسهل الصناعات في تاريخ الشعوب تلك الثقافة قادرة على تجديد فكرها ، وتمجيد أركانها من رموز وقادة ، والإيمان بشعاراتها الثورية الفضفاضة لترسيخ واقع دكتاتوري مظلم ، القاعدة التي تشير إلى أن السلطة المطلقة وعدم احترام القانون ودولة المواطنة هي اللبنة الأساس لخلق الجو الدكتاتوري وتقبله ، إضافة إلى تقديس مرجعية القائد والرمز . الدكتاتورية كائن متطور متعدد الأشكال والألوان ، فتارة تلبس لباس الثورة ، وتارة تختبئ وراء الشعارات بعيدة الأهداف ضبابية الدلالة المجافية للواقع الشعبي المعقد والمتشعب ، وقد تظهر باسم الدين وتطبيق الشريعة متكئة على خلفية اجتهادات عقائدية وفقهية توصي بان « الحاكم ظل الله على الأرض» «ووجوب « طاعة المستبد العادل» لإقامة الدولة القوية ، وقد يستعمل شعار التحرر والحرية وسيلة لفرض ترسانة من القوانين المحاربة لأبسط مبادئ الحكم الرشيد والطبيعة الإنسانية ، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين الثورة والدكتاتورية في المضمون والشكل ، إلا أن أوجه التباعد سرعان ما تزول وتتبخر ، وتتقارب الشخصيتان بسبب الممارسة العملية الخاطئة والمتعجلة قصيرة النظر ، وتتثمل في :

أولا : ادعاء الأفضلية والكمال الثوري ، وان الثورة والثوار دائما على الحق وفوق النقد ، يجوز لهم نقد الآخرين ، وربما تسفيههم وإقصاؤهم والاتكاء على الشرعية الثورية لسن ترسانة من قوانين الاجتثاث والتطهير والعزل السياسي ، وفرض المحاكم الثورية تحت حجة الظروف الاستثنائية ، ومد المرحلة الانتقالية لعقود طويلة . هذا الواقع المشحون سياسيا واجتماعيا ، والمستجيب بقوة للزخم الثوري وتوابعه من خلافات وصراعات حزبية وسياسية يوفر البيئة المناسبة للإقصاء والتهميش ، ويكسر قاعدة المشاركة الشعبية والسياسية في الثروة والسلطة والتعبير عن مصالح جميع الفئات ومختلفات شرائح المجتمع وطبقاته ، وهاهنا لا ينفع التحذير واتهام المخالفين ووصفهم بالفلول والثورة المضادة لتستمر دوامة العنف والصراع واشتغال المجتمع ونخبه بالصراعات السياسية والجزئية وإهمال الاقتصاد والتنمية والمستقبل .

ثانيا : الاتكاء على الماضي وتجاهل المستقبل ، كثيرا ما ترى السياسيين والنخبة والسلطة والمعارضة والإعلام غارقين في دهاليز الماضي المتصف بالخلاف والاحتقان السياسي والطائفي لإحياء دوامة الصراع الماضوية ، وإحلالها قضايا للنقاش والاختلاف تحجب الانطلاق نحو المستقبل والبناء ، فالاتجاه للمستقبل طوق نجاة للثورة والنخبة الحاكمة ، ويخفف من احتقانات ورواسب الماضي ، ويوحّد الجميع للتطلع للمستقبل ومواجهة تحديات الحداثة والعصرنة ، ويرسي ثقافة ايجابية قائمة على الفعل والعمل المستقبلي لرسم بنية الدولة . هناك قاعدة ذهبية متّبعة لكل فاسد وفاشل تقوم على ثلاث مراحل عند تولي الحكم والمنصب : المرحلة الأولى مهاجمة الماضي وشيطنته ، وتحميل النظام السابق أخطاء الماضي والمستقبل ، المرحلة الثانية : تلميع صورتك وصورة نظامك إعلاميا ، المرحلة الأخيرة الاستعداد للرحيل .

ثالثا : فقدان المشروع الواقعي والعملي والمتدرج يجعل القوى الوافدة للسلطة تسير مع الشعارات الفضفاضة التي كررتها السلطات الدكتاتورية السابقة ، الساحة العربية تتردد فيها ثلاثة مشاريع كبرى في رأيي أولها « المشروع الثوري» القائم على ترديد الشعارات الكبرى واستجرار مطالب العدالة الاجتماعية في مجتمع رأسمالي المؤسسات ويحتكم لواقعية العولمة وثقافة القوة عسكريا واقتصاديا في تناقض سافر مع مواثيق حقوق الإنسان وشرعة الحكم الرشيد الرافضة للإقصاء والعزل وتكريس القوانين الثورية للمحاكمات وتشريع العنف الثوري ، « المشروع الإسلامي » الذي حاول المتصدرون له تسخير حب الشعوب لدينهم وتعبدهم لينعكس عما شعبيا يصب في صناديق الاقتراع. فالحركات الإسلامية صرفت جل وقتها وفكرها للوصول إلى السلطة دون عمل على خلق وبلورة مشروع اقتصادي وسياسي يمكنهم من البقاء في السلطة والاستمرار بالحكم ، فقد ربط أصحاب هذا المشروع أمور التنمية والاقتصاد والحكم الرشيد بنظريات وشعارات ماضوية تستند إلى قراءة مثالية للتاريخ الإسلامي الذي ساده الصراع على السلطة والثروة ، وغلب عليه الاحتكام للسيف والقوة ، فهو مشروع قائم على الإقصاء والاعتماد على مرجعية غيبية يتم إسقاطها على المخالفين سياسيا ، ولو كانوا من التيار الإسلامي نفسه ، أما « مشروع المعارضة اليسارية والليبرالية» القائم على توليفة غريبة ومتناقضة من القبول بالفكر الرأسمالي الليبرالي الغربي ، والفكر اليساري الاشتراكي القائم على المطالبة بالعدالة الاجتماعية ، وترسبات الحرب الباردة ، فهذه المعارضة تستمد قوتها ووجودها في الشارع من أخطاء السلطة وإخفاقاتها ، فهي تعارض وتبالغ لمجرد المعارضة مع الافتقاد لمشاريع تنموية ومحددة ومتدرجة لإرساء دولة القانون والمواطنة .

رابعا : تعمد خلق الصراعات والاستفادة من الصراع السياسي والاجتماعي والرغبة في العنف والإقصاء ، وفتح كل الصراعات الحزبية والسياسية والطائفية والاثنية لتصير خارطة الأوطان مقسمة ومجزأة بين ثوار وفلول ، سلطة متفردة ومعارضة مضطهدة ، مشاركين في الثورة ومتخاذلين ورافضين للثورة ، لتكون القراءة المنطقية للواقع أيهما اسبق إلى السقوط الدولة القطرية أم الأحزاب والنخب الحاكمة ممثلة في « منظومة السلطة والمعارضة« . من العجيب أن ثوار الربيع العربي تجاهلوا نصيحة (نيلسون مانديلا) أبو الثوار. الذي أرسل برسالة للثوار التونسيين والمصريين بعد شهر من نجاح الثورة المصرية مطالبا منهم تناسي مآسي وتراكمات الماضي ، والاستفادة من تجربة بلاده ، والتطلع للمستقبل واعتماد مبدأ التسامح مذكرا الثوار المسلمين بقول رسول الله يوم فتح مكة إذ قال لأهل مكة الذين آذوه وتسلطوا على المستضعفين : «اذهبوا فانتم الطلقاء».

ثقافة المجتمع العربي القائمة على ثقافة الاتباع والخضوع والطاعة ، والحاضنة والقابلة بالتسلط وتمجيد ثقافة الزعيم ، والقائد الملهم ، والرمز الذي لا يقهر تعوق التغيير وتجهض الثورات وترفض شعارات الحرية والعدل ، وتؤول وتفسر الديمقراطية بالفساد والكفر . تدعم بعض المشاريع الإقليمية والغربية الفوضى والصراع في المنطقة حفاظا على مصالحها وترسيخ وجودها فالاسراف في الثورة والشعارات الثورية قد يصبح طريقا ونهجا لرفض الثورة من قبل الشعوب المحبطة واليائسة ويدفعها لعبادة الدكتاتورية وتقبلها ، ونستعيد من التاريخ « مقولة المستبد العادل« ، وتستحيل « الوحدة» الجغرافية المتسرعة المليئة بالظلم والإقصاء والتهميش وسيلة لتجنب (الوحدة الاقتصادية العربية) ، واشترط الغرب لممارسة الديمقراطية في الدول العربية الخضوع للبنك الدولي ، وتعميم التسيب والفوضى لتكفر الشعوب بالديمقراطية ، وتمجد الأنظمة الشمولية والسلوكيات الدكتاتورية .

■ كاتب وباحث في القضية الجنوبية

جهاد الفكر قبل جهاد النكاح

› محمود حرشاني

الكتابة عندي كيف، ولا أتقاضى أجرا أو مكافأة عن المقالات وخصوصا مقالات الرّأي الّتي انشرها في الصحافة التونسية بالخصوص... والمهم عندي، أنّني من خلال هذه المقالات «أتنفّس» وأبدي رأيي في عديد المسائل وأعبّر عن موقفي... والى حد اليوم، لم التزم رسميا، بالكتابة أسبوعيا بمقابل مع أي صحيفة تونسية أو عربية ... ولذلك فأنني أكتب متى حضر «الكيف» أمّا إذا غاب هذا «الكيف» فانّ القلم يجفّ وتضيع منّي الأفكار واجد نفسي عاجزا عن كتابة ولو فقرة واحدة...

ويحدث أحيانا أن ابسط أمامي الورقة وأتناول القلم، ولكن الفكرة تضيع ولا تحضر... فتجدني أكتب ثم اشطب ما أكتب ... ويحدث معي العكس أيضا ... فأحيانا كثيرة ما أن أبسط الورقة حتى أجد المقال متكاملا في ذهني ولا انتهي من الكتابة إلا عندما أكتب آخر كلمة فيه بدون توقّف...

وكما يقول صديقي وأخي صالح الحاجّة فالكتابة فروسية قبل أن تكون أي شيء آخر ... وهذا الفارس، مطلوب منه أن يشيخ من «الشيخة» أي «التفرهيدة»... القارئ ويعمل معاه كيف...

أن الذين يكتبون كثّر... ولكن الّذين يعملون كيف عددهم قليل.

فما أكثر الّذين يكتبون !!!

وما أقلّ الّذين يعملون (كيف) للقارئ، وكتابتهم تشيخ القارئ... وتنتقل به من طور إلى طور... وتجعله يعانق السماء، وينسى هموم الدنيا...

لذلك منذ أن بدأت أكتب في الصحافة سواء التونسية أو العربية، وضعت دائما نصب عيني هذه القاعدة الذهبية، الكتابة كيف وفن وفروسية... وليست ترتيبة كلمات أو جمل.

وعلى سبيل المثال، فأنا شخصيا كاتب تشيخني «فكرة» مصطفى أمين، واذكر إنني عندما سافرت إلى لبنان وجدت في أحدى المكتبات في بيروت عدّة كتب لمصطفى أمين تحتوي على مقالاته التي كان ينشرها ضمن ركن فكرة بجريدة «أخبار اليوم» اقتنيتها كلها مثل « من فكرة لفكرة» و «مانة فكرة وفكرة» و «صاحبة الجلالة في الزنزانة» ورسائله من السجن...

وعندما كنّا شبابا، كنّا نتقاسم أنا وزميلين لي في المعهد ثمن جريدة الأهرام، وخاصّة عدد الجمعة لقراءة مقال العملاق محمّد حسنين هيكل» الذي كان ينشره كل يوم جمعة تحت عنوان بصراحة...كما كانت تشيّخني في تونس كتابات الأستاذ الكبير صلاح الدّين بن حميدة في جريدة العمل في ركن مع الأيّام، والشاذلي زوكار في تأمّلات وافتتاحيات العملاق الهادي العبيدي في الصباح ولا أعتقد أن تونسيا واحدا لم يكن معجبا ببطاقة الزّميل صالح الحاجّة في الصباح خاصّة على امتداد سنوات عديدة...

إنني أقرأ يوميا لكبار الكتاب العرب سواء في الصحافة الورقية أو الصحافة الالكترونية. ولكن الكتابات الّتي تحدث في نفسي رجّة، حتّى إنني أتمنى أن أكون أنا كاتب ذلك المقال قليلة...

هناك أصدقاء يكتبون بشكل يومي، وأنا أحييهم على هذا الجهد، فليس من السهل أن تلتزم بالكتابة يوميا... لأنّ الكتابة اليومية تستنزف طاقات صاحبها ... الفكرية والبدنية.

الكتابة اليومية والأسبوعية، هي نوع من الجهاد ودعوني من الآن اسمّيها جهاد الفكر.. ما دامت أصبحت لنا تصنيفات للجهاد على غرار جهاد التحرير وجهاد التنوير وأخيرا أصبح لنا جهاد جديد هو جهاد النكاح بالنسبة للفتيات والنساء (على الأراضي السورية) وأنعم به من جهاد !!!

ويبدو أننا، والوضع على ما هو عليه، في الوطن العربي يبعث على القرف والخوف من المستقبل، في اشدّ الحاجة إلى جهاد الفكر، قبل جهاد النكاح أو أي جهاد آخر.

خاطرة

يا لك من حمل وديع

› أحمد مهدي سالم

ضحكوا عليك وقالوا: ربيعْ
وبحرير العنفوان المذهّب..
اقتادوك للبيعْ
حولوا عقلك النابه
إلى دماغ رضيعْ
وفي وسط سوق النخاسة
شاهدناك ضمن القطيعْ
صلابة عودك الوطني
وشموخ عزك العربي
هَوَيَا إلى مكان وضيع
ووطنك المحمي بحدقات العيون
وزئير الأسد في ليالي السكون
سقط في المنحدر السريعْ
في مشهد تراجيدي مريعْ
وهالات المجد تلاشت
لشد ما يؤلم
أن تراها.. تضيعْ
وتاج السيادة يئن
هاهو، أمامك، صريعْ
تحطم الحصن المنيعْ
فيالك من حمل وديعْ
مطواع وثغاؤك بديعْ
يبهج الأطيار والأزهار
في هذا الربيعْ
المسمى مجازا صقيعْ
وهو ليل أليم.. وجيعْ

إيماءات

- المجتمع الدولي مصاب بأزمة ضمير، ويفكر دوماً بعقلية طفل صغير.

- أطرف تحليل مصري لواقعنا الربيعي: واحد.. عنده قلب راحوا.. أجروا له عملية بواسير.

- هم لديهم المال، ونحن لدينا العقل.

- الغربيون -

- انتهت حملة تحصين أطفالنا ضد الشلل.. متى تبدأ حملة تحصين ساستنا من وباء الخيانة والتفريط بالسيادة، والإيغال في الإفساد.. زيادة؟!.

- هنا.. فجوة، وهناك.. بلوة، وفي خطابهم.. هفوة، وفي شدتهم رخوة، وما في شرعهم.. نخوة، وخطاياهم أعلى من ربوة.

آخر الكلام

له خال على صفحات خدٍ
كنقطة عنبر في صحن مرمر
وألحاظٌ كأسياف تنادي
على عاصي الهوى اللهُ أكبرْ

- شاعر قديم -

تحرير الجنود في سيناء وإفلات الجناة من العقاب

› د. عادل عامر

إن ظاهرة العنف السياسي، وإن كانت تبدو ظاهرة عادية في التاريخ، تمثل انحرافا في طبيعة السياسة (كممارسة وكمجال)، بمضمونها المدني الحديث، لأن المنخرطين في العنف يتجاهلون أن المصالح والحقوق - وهي هدف كل عمل سياسي- مشتركة ومتداخلة. ويسوغ للمجتمع تحصيلها بشكل شرعي وسلمي ودون عنف أو إكراه ينجم عنه الإضرار بمصالح الآخرين، لأن في ذلك فضلا عن الحيف والإجحاف تهديدا للتوازن السياسي والاجتماعي للاجتماع الوطني، وهو المقدمة المثلى لكل أنواع الاصطراع الأهلي الوحشي، وهكذا فما ينشئ المجتمع السياسي ويكونه، سوى اتفاق فئة من الناس الأحرار، الذين يؤلفون أكثرية على الاتحاد وتأليف مثل هذا المجتمع، وعلى هذا الوجه فقط، نشأت وتنشأ كل حكومة شرعية في العالم فتمتع كل فرد بحريته لا يهدد سلامة الدولة أو التقوى أو حق السلطة العليا، بل هو بالإضافة إلى ذلك ضروري للمحافظة على ذلك كله.

من بعد المقدمة الواجبة هذه ننتقل إلى قضية خطف الجنود المصريين هذه الجريمة المستحدثة على طبيعة المصريين فلم نسمع عبر تاريخها انه يوجد ثمة جريمة مثلها .

إن الجنود المصريين، تم تحريرهم بعد مفاوضات مع الإرهابيين الجناة، تم على أثرها الإفراج عنهم.«يبقى السؤال الأهم والأخطر، أين الإرهابيون الجناة أنفسهم، الذين خطفوا جنودنا في سيناء؟ وأين أسلحتهم التي استخدموها في خطف جنودنا؟ وأين أوكارهم ومخابئهم ومخازن أسلحتهم في سيناء؟ وأين عملية تطهير وتمشيط سيناء» «هل عملية خطف جنودنا وتحررهم مرت بهذه السهولة والغرابة، دون القبض على أي عنصر إرهابي أو أي فرد من العناصر الإجرامية التي خطفت جنودنا في سيناء؟» «هل ستمر عملية خطف جنودنا بدون القبض على الجاني أو حتى معرفته، مثلما حدث مع جنودنا الذين ذبحوا وهم صائمون في رمضان؟ أين قوة الردع والعقاب لكل من تسول له نفسه القيام بأي عمل إجرامي يمس السيادة المصرية أو يتعدى على هيبتها. وأين قوة القانون في معاقبة الخارجين على القانون؟».

إن مؤسسة الرئاسة اتسمت بالبطء الشديد، وعدم وجود رؤية للحل وإدارة الأزمة، خلال أزمة جنود سيناء المختطفين» . إن «الرئاسة تعرف من خطفوا الجنود، وإن مرسي لا يريد أن يدخل في بحر من الدماء عن طريق الفعل ورد الفعل مع الخاطفين».لا بد أن تعالج أزمة سيناء، وأن حوادث الخطف ستتكرر إذا لم تتم معاقبة الخاطفين، وأنه لا بد من الحزم ومعاقبة مرتكبي الجرائم».

إن الغاية من تأسيس الدولة ليست السيادة، أو إرهاب الناس أو جعلهم يقعون تحت نير الآخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف، وجعله يحتفظ بالقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة، وإتاحة الفرصة لأبدان وأذهان الموجودات العاقلة لتقوم بوظائفها كاملة في أمان تام، بحيث يتسنى لهم أن يستخدموا عقولهم استخداما حرا دون إشهار لأسلحة الحقد ،أو الغضب أو الخداع، وبحيث يتعاملون معا دون ظلم أو إجحاف. فالحرية إذن هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة.

فان الإفلات من العقاب هو عدم التمكن، قانونا أو فعلا، من مساءلة مرتكبي الانتهاكات برفع دعاوى جنائية أو مدنية أو إدارية ، نظرا إلى عدم خضوعهم لأي تحقيق يسمح بتوجيه التهمة إليهم وبتوقيفهم ومحاكمتهم والحكم عليهم، وإذا ثبتت التهمة بحقهم، تصدر أحكام بعقوبات مناسبة ، إي بمعنى أدق عدم تقديم مرتكب الجريمة إلى العدالة مما يخلق هذا النوع من الثقافة فتتزايد الجرائم ضد حرية التعبير وينتشر الخوف بين الناس وبالتالي يتم خنق الانتقادات ويمتنع الجميع عن طرح أسئلة صعبة، ولا احد يتحدى المتنفذين والأقوياء مما يعني في النهاية القضاء على حرية التعبير وأهم ما يشجع الإفلات من العقاب هو دور القانون الضعيف وفشل مؤسسات الدولة وانتشار الفساد الذي يمنع تحقيق العدالة لعدم وجود رادع قوي للسلطة ونظام قضائي فاعل ،وهو مظهر من مظاهر غياب المؤسسات التي تشجع التعددية والمشاركة والنزاهة والمساءلة والإنصاف ، قد دفعت أكثر البلدان اهتماما لوقف انتشار الإفلات من العقاب وتكريس القيم التي تؤكد العدالة والمصالحة. ولا تظهر ثقافة الإفلات من العقاب بين عشية وضحاها، ولا يمكن أن تختفي بسرعة، لان قادتها ولاعبيها يمتلكون قوة السلطة والمال.

إن تداخل مجالات السياسة و القانون والمصالح والتوافقات والصفقات، جعل قضية الإفلات من العقاب تأخذ طبعا ممنهجا، ومازالت تمثل نقطة الانطلاق لارتكاب جرائم أكثر بشاعة مما عليها الآن.

إن أكثر أوجه هذه القضية إيلاما هو ما يسمى بشيوع ثقافة الإفلات من العقاب والتي تعني إن بعض الإفراد في المجتمع يبدأون بالاقتناع والتصرف بأن بإمكانهم إن يفعلوا ما يريدون دون حساب، أو رقابة، أو مواجهة عواقب القانون لأفعالهم، الأمر الذي يتطلب جهداً معاكساً لمقاومة هذا النوع من الثقافة وتكريس ثقافة بديلة، وهي ثقافة المحاسبة وإتاحة الفرصة للعدالة أن تأخذ مجراها في معاقبة كل من ارتكب جريمة، ومن أعطى الأوامر لتنفيذها، أو حرض عليها أو من تستر عليها مهما يطل الوقت أو يقصر.

وجدير بالذكر أن صورة السلطات المصرية الانتقالية أمام العالم باتت على المحك، في ظل الاستمرار باستخدام نفس سياسات الدولة البوليسية التي سقطت في فبراير الماضي، بدءاً من محاولات محاصرة وتشويه قوى الثورة المصرية من خلال التحريض ضد المتظاهرين في أحداث العباسية ثم محاولة تشويه منظمات المجتمع المدني واتهامها بالعمالة للخارج، مرورا بأحداث ماسبيرو واعتقال الناشطين ومحاكمتهم عسكرياً، كان آخرها حبس الناشط علاء سيف، وانتهاءً بأحداث بعام مرسي التي أكدت استمرار ثقافة القمع الأمني لدى القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد.

أن أي خطوات تهدف إلى حل سياسي لن تكون كافية ما لم تصحبها إجراءات فورية لمحاسبة المتورطين في جرائم الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا، وإطلاق عملية إصلاح شاملة لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها على أسس قانونية ومهنية، وفتح تحقيقات قضائية مستقلة في كافة الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها عناصر الشرطة المدنية والعسكرية منذ فبراير الماضي.

أن الاعتداءات التي شهدتها مدن القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وأسيوط وغيرها ضد المعتصمين خلال الأيام الثلاثة الماضية، تشكل جرائم جنائية لن تسقط بالتقادم وتوجب تقديم مرتكبيها والمحرضين عليها إلى المحاكم الجنائية.

أما الذاكرة الأليمة فيحيطها صمت القبور، نظرا إلى عدم توافر جرأة سياسية لدى الدولة والمجتمع من أجل معرفتها وقراءتها واستنباط العبر منها. وللأسف، فقد قامت الدولة عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة بتبييض هذه الذاكرة السوداء من خلال التغاضي عن كشف العديد من الحقائق.

وهذه ليست فقط وظيفة الدول التي ينبغي عليها العمل على إرساء فلسفة سيادة القانون كقوة لايمكن تجاوزها أو خرقها من خلال النظام المؤسسي القانوني والأمني والاجتماعي، بل هي أيضا مهمة مجتمعية ينهض بها الناس الذين ينبغي إن يستبسلوا في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم .إن استمرار هذه السياسة بالتستر على المجرمين فالنتيجة أنها ستؤدي إلى عملية فصل بين الدولة والشعب، ووضع فجوة بين الطرفين، استمرار سياسة الإفلات من العقاب تعني أنه لا يوجد إنصاف وعدالة في البلد، وأن هناك عنفاً يمارس خارج القانون، وهذا لا يمكن أن يقبل في دولة تدعي أنها دولة للقانون تمارس خروقات خطرة على مستقبل الحياة بمصر.

دكتوراه في القانون وخبير في القانون العام ورئيس مركز المصريين للدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وعضو بالمعهد العربي الاوروبي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة الدول العربية